للتغير الحاصل في الظروف التي كانوا يعيشونها، وكنتيجة لازدياد الوعي الطبقي بينهم من خلال الاحتكاك مع العمال العرب وخصوصا المصريين الذين كانوا يعملون في فلسطين حينذاك.

لكن الحقيقة المهمة، التي يجب ملاحظتها هي أن هذه التغيرات الهامة الثلاثة، التي لوحظت خلال تلك الفترة، كانت انعكاسا لمجموعة التغيرات والتطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية بكاملها، وعلى واقع العمال العرب واليهود معا. ولقد شكلت هذه التغيرات الهامة، التي تمت عبر مجموعة طويلة من الأحداث والتطورات التاريخية، شبكة من العوامل المتداخلة الضاغطة، سرّعت، بعد ذلك، ولادة الحركة العمالية العربية في فلسطين. هذه الولادة التي لم يكن من الممكن أن تتم إلا من خلال نضوج أكثر في هذه العوامل نفسها، وتغيرات أعمق في الظروف الموضوعية والذاتية، التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني بكامله، من خلال التغيرات الاقتصادية والديمغرافية والطبقية التي تمت بعد ذلك، ومن خلال اشتداد المواجهة مع المؤامرة الصهيونية الاستيطانية الامبريالية واستعمارها

مظاهر التوجهات الطبقية والتحرك المطلبي لدى السكان العرب

إن كانت الحركة العمالية اليهودية، بتوجهاتها المختلفة، وبحكم طبيعة المهاجرين اليهود ومفاهيمهم والظروف التي عاشوا فيها قبل الهجرة، قد سبقت الحركة العمالية العربية في الظهور، فان ذلك لا يعني أن الحركة العمالية العربية في فلسطين قد خرجت، من الفراغ، ودون مقدمات تذكر، عندما تبلورت وأعلنت عن نفسها على شكل جمعيات ومنظمات عمالية في بداية الثلاثينات. فالحقيقة، أن ظهور هذه الجمعيات والمنظمات مثّل نهاية فترة تاريخية كاملة وبداية فترة جديدة، من حيث التعامل معها كظواهر محددة، ومن حيث كونها انعكاسا لبداية شكل جديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان العرب تحديدا، وبحكم الموقع المتطور الذي بدأ هؤلاء السكان في احتلاله داخل العملية الإنتاجية في فلسطين حينذاك.

لقد خضعت سوريا الطبيعية بكاملها لمجموعة من الظروف والمؤثرات المختلفة، ومن ضمنها مجموعة القوانين والتشريعات التي اختطتها السلطة العثمانية، وكان لابد لهذه التشريعات والقوانين من أن تؤثر على الأشكال المتعددة للتجمعات العربية المختلفة، الاقتصادية منها والثقافية والحرفية وغير ذلك. وإذا كانت الظروف المختلفة، قبل الانتداب البريطاني، قد فرضت على هذه التجمعات الا تتمرد على هذه القوانين والتشريعات السارية المفعول، فان تغير هذه الظروف قد فرض تطورا كان لابد من حدوثه ضمن أحد اتجاهين حتميين: أولهما الالتفاف على هذه القوانين ومحاولة التحايل عليها. وهذا ما حدث بالفعل في بداية الثلاثينات، وثانيهما زيادة ضغط الواقع الموضوعي والاقتصادي المتقدم على هذه القوانين والتشريعات المتخلفة، بشكل يؤدي الى إجبار السلطة الرسمية على تغييرها، لا لتفتح آفاقاً جديدة أمام القوى الاجتماعية الناهضة المتعاملة مع هذه القوانين، بل لتلحق بمستوى التطور الذي قطعته هذه القوى من خلال تأثيرها في الواقع الموضوعي